السودان وحصاد الثورات العربية

فصل في كتاب: "تداعيات ثورة الربيع العربي في السودان، (في الأصل أوراق في: في الندوة الفكرية الكبرى"، في الندوة الفكرية الكبرى: "الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: نحو خطة طريق" " نظمها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت) والمعهد السويدي بالاسكندرية، تونس: ٦-٩" فبراير ٢٠١٣)

د/ عبده مختار موسى

أكاديمي وباحث/ السودان: جامعة امدرمان الإسلامية

drmukhtar60@gmail.com

(١)

تمهيد

في كتابه "لماذا يثور الناس"؟ أو: "لماذا يتمرد الناس؟" (Why Men Rebel?) يرى تيد قور (Ted Gurr) بأن "السبب هو الفجوة بين الحاجات وتحقيقها."[١] ويرى علماء سوسولوجيا التنمية أن الحرمان النسبي مسؤول عن معظم حالات العنف مثل التمرد والعصيان وحرب العصابات والشغب المتصل بالغذاء وانتفاضات الفلاحين والثورات. كما أن الحرمان النسبي يخلق المناخ للعنف الجماعي (collective violence) لأن الحرمان النسبي يسبب الاحباط (frustration) والذي بدوره يؤدي إلى العدوان (aggression). ويرون أن الصراع السياسي عادة يندلع بين الذين يملكون الثروة والسلطة وبين المحرومين منهما. وحالما تجد الجماعات المحرومة القائد الذي ينظم مطالبهم ويصوغ مصالحهم ينفجر العنف ويحدث الصراع.[٢] هذا بالضبط ما حدث في دارفور، ومناطق الصراع الأخرى في السودان. هذا مع ملاحظة أن دارفور ومناطق الصراع الأخرى في شمال السودان لا

[1] Ted Gurr, Why Men Rebel (Princeton: Princeton University Press. 1970).

[٢] في: عبده مختار موسى، دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠٠٩، ص٣٥
المصدر نفسه

تسعى للإنفصال أو تهدف لثورة بقدر ما تهدف تحقيق العدالة ورفع الظلم عنها، وكل ذلك يمكن أن يتم عن طريق الإصلاح.

في يوم ٢٠١٢/١/٣ قال الرئيس السوداني المشير عمر البشير مخاطباً حشدا جماهيريا في إحدى ولايات السودان قائلاً: "الواهمون والمنتظرون ثورات ضد الإنقاذ انتظارهم سيطول".[٣] وقد كتبتُ في مقالي الأسبوعي بصحيفة سودانية يومية علقتُ فيه على تحدي الرئيس البشير للمعارضة بعدم قدرتها في أن تقود أية ثورة في السودان. فقلتُ: أننى لا أؤيد الرئيس البشير في استحالة أن تقوم ثورة في السودان لأن الثورات تقودها الشعوب عندما تصل إلى حد معين من المعاناة والضيق والتوتر وما يترتب على ذلك من استياء وسخط واحباط ثم ينفجر البركان في لحظة تاريخية قد لا يستطيع أحد التنبؤ بها على وجه الدقة.[٤]

لكني في ذات الوقت – من وحي القراءة الموضوعية لواقع السودان – لا أتمنى أن تحدث ثورة الآن. لأن السودان يختلف عن تلك الدول من حيث تركيبة وطبيعة المجتمع السوداني ومن حيث الوضع الراهن الذي يضج بالأزمات، فأي تغيير غير سلمي سوف يؤدي إلى نتائج لا تحمد عقباها. ويمكن أن نتخيل سيناريو الثورة. فالتغيير العنيف أو الثوري في هذا الظرف الذي يمر به السودان وهو مازال يواجه مشكلة بناء الدولة ورسم معالم الهوية الجامعة ولملمة أطرافه التي تعيش في حروب وأزمات يجعل الظروف مواتية بأن تؤدي أية ثورة إلى تقسيمه إلى عدة دويلات مثل ما حدث ليوغسلافيا السابقة (الآن خمس دول). وربما يعيد التاريخ نفسه فنرجع إلى مكونات السودان القديم (قبل التركية) في شكل الممالك السابقة وهي: مملكة دارفور في الغرب، ومملكة في الوسط في شمال كردفان (مثلما كانت المسبعات) وجنوب كردفان (تقلي)؛ والنيل الأزرق (الفونج) ومملكة في الوسط النيلي مثلما كانت مملكة سنار وهكذا.[٥] وذلك لأن كثيرا من الأقاليم بها ماليشيات وحركات مسلحة وبالتالي سوف تكون النتيجة فوضى عارمة وكارثية تهدد كيان السودان الواحد.

---

[3] صحيفة السوداني، الخرطوم: ٢٠١٢/١/٤ (الرئيس البشير لدى مخاطبته جماهير ولاية النيل الأبيض، ٢٥٠كلم جنوب الخرطوم).

[4] عبده مختار، "هل أساءت الأحزاب السياسية للديمقراطية في السودان"، مقال في جريدة (السوداني) السياسية اليومية، الخرطوم: ٢٠١٢/١/٩

[5] المصدر نفسه.

(٢)

ضعف البدائل

في صفحة (٢) يشير الكاتب إلى مقال في مجلة الإيكونوميست البريطانية رشح السودان لثورة شعبية تالية لثورة مصر حيث قال: "إن السودان نضج على ما يبدو لثورة من طراز انتفاضة ١٩٨٥". إذا تأملنا في كلمة "نضج" نجد أنها تنطوي على توافر شروط الانتفاضة أو مناخ الثورة. وقد يختلف تقييم المراقبين للشروط أو المناخ الموات للثورة، لكن ربما لا يختلف البعض على الحد الأدنى من العوامل الموضوعية التي توفر أسباب الثورة. وقد تكون نتاج تراكمات كثيرة مثل الكبت وتدهور مستوى المعيشة والغلاء وارتفاع البطالة ... وتؤدي هذه العوامل مجتمعة إلى عدم الرضا (dissatisfaction) والسخط (discontent) ويؤدي ذلك إلى الإحباط (frustration) وسط الجماهير وهذه الأوضاع في النهاية تغذي مناخ الثورة. لكن المناخ نفسه ربما يحتاج إلى المزيد من العوامل التي تحدد حجم الثورة أو درجة الانفجار.

في الماضي كان العامل الحاسم هو دور النخب أو الأحزاب والقيادات التي تنظم الغضب وتوجه السخط أو تستثمر هذا المناخ نحو التغيير. لكن ثورات الربيع العربي أدخلت تعديلا على هذا السيناريو التقليدي وهو عامل القيادة الجماعية مستغلة وسائط العولمة مثلما فعل الشباب باستغلال الفيس بوك والتويتر.

إذا أردنا تطبيق هذا السيناريو على السودان – أي مسألة النضج أو المناخ – ربما يكون مقال الإيكونوميست الذي أشار إليه كاتب الورقة اعتمد في تقييمه على مصادر المعارضة السودانية، وهي معارض ظلت تحبط الشعب السوداني أكثر مما تعطيه الأمل في قيادة التغيير.

وهناك ملاحظتان مهمتان في هذا السياق:

الملاحظة الأولى: ضعف المعارضة السودانية، وهذا في الوقت ذاته أحد مصادر قوة الحكومة أو الحزب الحاكم (المؤتمر الوطني) رغم أنه نفسه عانى من انقسام ويعاني الكثير من المشاكل بداخله (سوف تتم الإشارة إليها لاحقاً).

الملاحظة الثانية: القراءة الخاطئة للواقع السوداني. صحيح أن معدلات الفقر والبطالة والتضخم زادت بعد انفصال الجنوب والذي ذهب معه معظم النفط – لكن هناك فرق بين الأزمات أو الحروب في مناطق الهامش وما يرتبط بها من تمرد من ناحية، والثورة التي يقودها الشعب بقطاعاته كافة من أجل التغيير الشامل وليس من أجل أجندة محدودة تنحصر في رفع الظلم عن مناطق معينة أو تحقيق العدالة في التنمية أو إزالة التهميش والإقصاء في مواجهة أقليات محددة. وهي يمكن معالجتها باتباع سياسات رشيدة تحقق التنمية الشاملة والعدالة في توزيع الثروة والسلطة وغيرها من الآليات التي يمكن أن تنزع فتيل التظلمات وترضي المتمردين، وتقنع المعارضين مثل ما فعلت وظلت تفعله حكومة المؤتمر الوطني في الآونة الأخيرة ونتج عنه اتفاقيات سلام (حالة الشرق وحالة دارفور) فانتهت أزمة الشرق وحوصرت أزمة دارفور إلى حد كبير. أما أزمة جنوب كردفان (جبال النوبة) وجنوب النيل الأزرق فهي أزمة تتعلق بماضي الإرتباط العضوي بين إثنية هذه المناطق (الأفريقانية) والجنوب حيث قادت نخبتها التمرد ضمن النسق الجنوبي (التهميش والظلم والإقصاء) فكانت هناك أفرع لهذه المناطق ضمن الحركة الشعبية لتحرير السودان. وهي علاقة ما زالت ترمي بظلالها على الأوضاع هناك حيث تمرد قادة هذه المناطق (عبد العزيزالحلو في جنوب كردفان، ومالك عقار في النيل الأزرق) على نظام الإنقاذ على الرغم من أن تكوين حكومتي الولايتين تم على أساس انتخابات.

صحيح أن هذه الأزمات والحروب الأهلية تشكل مصدر قلق للحكومة المركزية فهي خصما على الاستقرار السياسي، وهو أمر يتعلق بأخطاء النخبة الحاكمة (التهميش، الظلم، الإقصاء...) بينما مطلوبات مناخ الثورة – في تقديري – لم تكتمل بعد لأنها تنطوي على عوامل متكاملة. فالثورات العربية حركتها عوامل الكبت ومصادرة الحريات إضافة إلى سوء الأوضاع الاقتصادية، بينما في

السودان كان وما يزال الأمر يسير نحو الانفراج خاصة بعد اتفاقية السلام الشامل (٢٠٠٥) والانتخابات التي، على علاتها، تبشِّر أو تعطي الأمل ببداية عهد ديمقراطي.

من ناحية اقتصادية: نعم هناك معاناة وتدهور في المعيشة، لكن الشعب السوداني – على ما يبدو – لم يجع بما فيه الكفاية لتفجير الثورة،[٦] لأن مستوى الجوع (النسبي) يتم تخفيفه بالتكافل الاجتماعي – ليس بمؤسسة الزكاة الرسمية فحسب بل بفاعلية القيم الجوهرية للمجتمع السوداني. لكن إذا ما زادت هذه المعاناة وتمددت مساحاتها وسط قطاع أكبر وسط الشعب فربما تهتز هذه القيم وتضعف آلية التكافل الاجتماعي وساعتها يمكن التنبؤ بالانفجار..هذا ربما يضعف احتمالية الثورة الوشيكة وبالتالي يكون الأرجح أنها لن تحدث في المدى القريب.

أتفق مع ما جاء في الورقة في أن نظام الإنقاذ كان في البداية نظاماً دكتاتوريا صادر الحريات وبطش بالمعارضة وقام بإعدامات وعمل على تطهير الخدمة المدنية من أجل (التمكين) وارتكب أخطاءً كبيرة في السياسة الداخلية والخارجية أدت إلى عزلته إقليمياً ودولياً وأدخل الشعب في أزمات ومعاناة، وأدخل البلد في نفق إقتصادي ونفق سياسي. خرج من النفق الاقتصادي باكتشافه وتصديره للنفط في عام ١٩٩٩، وخرج من النفق السياسي (أو بدأ يخرج تدريجيا) باتفاقية السلام (كينيا ٢٠٠٥). وعلى الرغم من أن إتفاقية السلام قد انتهت بإنفصال الجنوب لكن لها الفضل في عودة الديمقراطية وحرية العمل السياسي والنقابي والحزبي حيث وصل عدد الأحزاب السياسية المسجلة (٧٤) حزبا، وتصدر في الخرطوم حوالي (٢٤) صحيفة سياسية يومية إضافة إلى العشرات من الصحف المتخصصة (الرياضية والاجتماعية والثقافية/الفنية...).

في التقييم الموضوعي للنظام الحاكم الآن وتوقعاتنا للثورة أو عدمها لا بد من الأخذ في الاعتبار هذه التحولات الإيجابية التي جاءت نتيجة للضغوط الداخلية والخارجية. وهي تحولات

[٦] لكنه "جاع" لاحقا وانفجر في ثورة في ١٩ ديسمبر ٢٠١٨، وهي ثورة ضاعت بين ثورة مضادة قادتها الحركة الإسلامية (التي ما زالت كانت تسيطر على مفاصل الدولة في شكل"دولة عميقة" وبين فشل الحكومة الانتقالية التي لم تكن في مستوى الثورة، وتصاعدت الأزمة السياسية في الفترة الانتقالية إلى حرب في منتصف ابريل/نيسان ٢٠٢٣، بعد اختلاف بين الجيش المسيطر عليه اخوانيا ، والدعم السريع – المليشيا التي صنعها الاخوان - الحركة الإسلامية).

مطلوب من النخبة السودانية تطويرها لإرساء ديمقراطية مستدامة بإصلاح الأحزاب والمؤسسات والقوانين بدلاً عن التفكير في الإنقلاب عليه بالقوة على الرغم من أنه يتمتع بشرعية لأنه وليد انتخابات ديمقراطية – شاركت فيها أحزاب كثيرة وبرقابة دولية – بغض النظر عن الاختلاف حول درجة نزاهتها لكنها فرصة إلى الأمام أفضل بكل المقاييس من أن ننتكس أو نأخذ البلاد إلى فوضى واضطرابات وحروب والتي من الأرجح أن تؤدي إلى تقسيم السودان (كما سبقت الإشارة) لأن السودان ما زالت دولة هشة (fragile) وقابلة للتصدع (vulnerable) لأنها ما زالت دولة في طور التكوين والصيرورة ولم تتشكل بصورة نهائية كأمة واحدة منسجمة (homogeneous).

إذن أمامنا نظام سياسي كان شموليا دكتاتوريا، وبدأ يتحول نحو وضع مدني تعددي. يستتبع ذلك أنه من الأسهل أن تتجه الجهود والضغوط نحو استكمال التحول بالإصلاح. لكن التحدي الآن في المعارضة هو في داخلها، أو على وجه الدقة، في داخل كل حزب في إعادة بناء نفسه حتى تستطيع هذه الأحزاب منافسة الحزب الحاكم (الحركة الإسلامية/المؤتمر الوطني) وفق قواعد اللعبة الديمقراطية.

استبعادي لنجاح أي ثورة في السودان – على الأقل في المدى القريب – يستند إلى عدة شواهد:

أولاً: ضعف المعارضة بسبب ضعف الأحزاب وانشقاقاتها. فهناك صراع داخل كل حزب (intra-party conflict) نتج عنها انقسامات كثيرة خاصة وسط الأحزاب الكبيرة التي يُشار إليها في السودان بـ (الأحزاب التاريخية) أو (الأحزاب التقليدية) مثل حزبي الأمة والاتحادي الديمقراطي حيث انقسم الأول إلى سبعة أجنحة (أحزاب أمة) والثاني إلى خمسة، وما تبقى من تيار رئيسي أصبح يُشار إليه بكلمة "الأصل" مثل الحزب الإتحادي الديمقراطي بقيادة محمد عثمان الميرغني.

ثانياً: غياب البرنامج والبديل الذي يُرضي طموح الشعب في القيادة والتغيير، وذلك بناءً على تجارب سابقة لهذه الأحزاب (كما في ثالثا أدناه).

ثالثاً: التجربة الفاشلة للأحزاب في السابق. فما زالت ذاكرة الشعب السوداني تختزن الحالة التي وصلت إليها البلاد في ظل حكم الأحزاب من خلال التجارب الديمقراطية/الحزبية الثلاث: (١٩٥٤ – ١٩٥٨)، و (١٩٦٥ – ١٩٦٩)، و (١٩٨٦ – ١٩٨٩).

وبعملية استقرائية بسيطة أو مختصرة لتاريخ السودان المعاصر في التجربة البرلمانية الأخيرة في النصف الثاني من ثمانينات القرن العشرين نجد أن أداء الحكومة الحزبية المنتخبة ديمقراطياً هو السبب في تدخل الجيش في السياسة والاستيلاء على السلطة.

فهل أساءت الأحزاب السياسية السودانية للديمقراطية؟ الإجابة في ما يلي من استعراض موجز لأهم الأحداث التي مرت بها إحدى هذه الحكومات الديمقراطية/الحزبية، وهي في خلال تلك السنوات الثلاث (١٩٨٦ – ١٩٨٩):

(٣)

تجارب، دروس وعِبَر

على الرغم من أن حكومة الصادق المهدي كانت حكومة منتخبة من الشعب بصورة ديمقراطية لكنها شهدت صراعات وعدم استقرار. كما استمر التمرد وفشلت بعض المحاولات في التفاوض معه مثل اتفاقية الميرغني/قرنق في نوفمبر ١٩٨٨ وقبلها إعلان كوكادام في مارس ١٩٨٦ بين التحالف الوطني لإنقاذ البلاد والحركة. وقد تشكلت عدة حكومات في فترة قصيرة:[٧]

١/ حكومة الوحدة الوطنية (١٩٨٦– ١٩٨٧):

بموجب الانتخابات سلم الجيش السلطة للشعب من خلال ممثلين في الجمعية التأسيسية ومجلس رأس الدولة وترأس الصادق المهدي حكومة إئتلافية من حزبي الأمة والاتحادي الديمقراطي . في يونيو ١٩٨٦ قدّم رئيس الوزراء الصادق المهدي خطابا تعهد فيه بالالتزام بميثاق الدفاع عن الديمقراطية، وعقد المؤتمرالاقتصادي الأول من أجل النهوض والإصلاح الاقتصادي في مارس ١٩٨٦. لكن تدهورت

[٧] سرحان غلام حسين العباسي، التطورات السياسية في السودان المعاصر (١٩٥٣ – ٢٠٠٩): دراسة تاريخية وثائقية (سلسلة أطروحات الدكتوراة، ٩٦)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١١، ص ص ٢٥٩ – ٢٧٤.

الأوضاع الاقتصادية وزاد الأمر سوءً حيث رفعت الحكومة الأسعار في مارس ١٩٨٧ وظهرت صراعات بين الأحزاب المشاركة في الحكومة. وحاول المهدي إجرء إصلاحات اقتصادية لكن استدعى ذلك إجراء تعديل وزاري فأعفى الوزراء في مايو ١٩٨٧.

٢/ الوزارة الإئتلافية الثانية (أغسطس ١٩٨٧ – مارس ١٩٨٨):

تشكلت برئاسة الصادق المهدي وعاد نفس الوزراء ما عدا وزير التجارة (محمد يوسف أبو حريرة) الذي كان في خلاف مع المهدي. وتعهد المهدي للشعب بتنفيذ ميثاق الانتفاضة وأقام وزارة للسلام لمتابعة تنفيذ مؤتمر كوكادام (أثيوبيا، مارس ١٩٨٦) وحل مشكلة الجنوب.

٣/ حكومة الوفاق الوطني (مارس ١٩٨٨ – ديسمبر ١٩٨٨):

تصاعدت الحرب الأهلية وساء الوضع الاقتصادي فتقدم الصادق المهدي بخطاب للشعب من داخل البرلمان (١٥ مارس١٩٨٨) مطالبا فيه بإعادة تفويضه لتشكيل حكومة موسعة وفق برنامج جديد. وفي الخطاب اعتراف ضمني بفشل حكومته السابقة. وبعد أكثر من شهر توصل حزبا الأمة والاتحاي الديمقراطي والأحزاب الجنوبية إلى "ميثاق الوفاق الوطني" وقد رفضته الجبهة الإسلامية القومية في البداية وأخيرا خضعت حكومة الصادق لشروط الترابي بتعديل القوانين وذلك على حساب موقف الأحزاب والقوى السياسية الأخرى. وهكذا أعلن الصادق المهدي في أواسط مايو ١٩٨٨ تشكيل حكومته الإئتلافية الثالثة. [٨]

تدهور الوضع الاقتصادي في عام ١٩٨٨ – ١٩٨٩ حيث أصبح الاقتصاد يعتمد على المعونات والقروض الخارجية. وخضع الاقتصاد لشروط صندوق النقد الدولي، وتعمقت تبعية الاقتصاد الوطني للسوق الرأسمالية العالمية وزادت ندرة السلع وارتفعت الأسعار وخرجت مظاهرات طلابية تهتف (لن تحكمنا حكومة الجوع، لن يحكمنا السوق الأسود).

٤/ حكومة الإئتلاف مع حكومة الجبهة الإسلامية القومية (ديسمبر ١٩٨٨– فبراير ١٩٨٩):

انهارت الحكومة الثالثة بعد انسحاب الحزب الإتحادي الديمقراطي منها فسعى الصادق المهدي لتشكيل حكومة رابعة حيث شكلها من حزب الأمة والجبهة الإسلامية القومية وبعض الجنوبيين والشخصيات المستقلة. فاستقال عبد الماجد حامد خليل بسبب إشراك الجبهة الإسلامية في الحكومة الجديدة وطالب بإيجاد حلول للتصعيد العسكري في الجنوب.

وعقدت القيادة العامة للجيش مؤتمرا لمناقشة الوضع في الجنوب. لكن انحرف المؤتمر لمنقاشة القضايا السياسية، ورأى الجيش أن هناك تهديدا لمكاسب الشعب ووحدته الوطنية، فرفع مذكرة لحكومة

[٨] ضمت (٩) وزراء من حزب الأمة و(٦) للحزب الاتحادي الديمقراطي و(٥) وزراء للجبهة الإسلامية القومية و(٥) وزراء للأحزاب الجنوبية، ووزير واحد من الحزب القومي السوداني بالإضافة إلى الفريق (م) عبد الماجد حامد خليل الذي تم تعيينه وزيراً للدفاع (مستقل).

الصادق المهدي في ٢٠ فبراير ١٩٨٩ وطالب بالمزيد من الدعم العسكري والسياسي. اعترف الصادق بما جاء في المذكرة خاصة (انشطار الجبهة الداخلية) وتعهد بمعالجة الأوضاع.

٥/ حكومة الجبهة الوطنية المتحدة (مارس ١٩٨٩ – يونيو ١٩٨٩):

خاطب رئيس الوزراء، الصادق المهدي، الجمعية التأسيسية في ٢٧ فبراير ١٩٨٩ وتحت ضغط مباشر وغير مباشر من القوات المسلحة وقوى الانتفاضة السياسية والنقابية أعلن استعداده لتوسيع قاعدة الحكم بالصورة التي تلبي تطلعات القوى السياسية كافة. وسط هذه الضغوط أعلن رأس الدولة (أحمد الميرغني) إعفاء الوزراء وشكّل الصادق المهدي حكومة "الجبهة الوطنية المتحدة".[٩]

وفي ٣٠ يونيو ١٩٨٩ قاد العميد عمر حسن أحمد البشير إنقلابا عسكريا ناجحا أطاح في بحكومة الصادق المهدي الديمقراطية وشكل حكومة تحت اسم حكومة "الإنقاذ الوطني". وهكذا في آخر نظام ديمقراطي **كان هناك خمس حكومات في ثلاث سنوات!.**

هنالك ملاحظة مهمة في هذا السياق: كانت تلك الأحزاب أفضل حالاً من اليوم، فقد كانت متوحدة ومع ذلك فشلت! فما بالكم في أحزاب منقسمة، منشقة – بعضها إلى خمسة أجنحة (تيارات أو كتل أو فروع..) في الحزب الواحد. فكيف يكون الحال إذا عادت اليوم وهي بهذا الضعف والانقسام والتفكك؟؟!

يجب أن نفكّر أولاً في إعادة بناء أحزاب سياسية متوحدة ومتماسكة تقوم على الديمقراطية والمؤسسية في داخلها حتى يقوم عليها نظام سياسي متماسك ومستقر، ثم نفكر في الثورة والتغيير، وإلا ربما يكون حال السودان كالعراق اليوم أو أسوأ يعض السودانيون بنان الندم ويقولون يا ليت لو أصلحنا نظام البشير واجتثينا منه الفساد والمفسدين وتدرجنا في التغيير من خلال انتقال ديمقراطي يتشكل على وعي وتفاليد وقيم أو ثقافة سياسية تحافظ على استدامة الديمقراطية وعلى وحدة (ما تبقى من) السودان واستقراره..

[٩] شملت (٨) وزراء من حزب الأمة، (٦) للإتحاديين، (٤) للأحزاب الجنوبية، وزير للحزب القومي، وواحد لليسار، ووزيرين للاتحادات النقابية والمهنية، وشخصية قومية لوزارة الدفاع.

(٤)

حالة الأحزاب المعارضة:

سخر نافع علي نافع، مساعد رئيس الجمهورية السوداني، من المعارضة بالقول: "تحسبهم جميعاً قلوبهم شتى".[١٠] في الواقع هم كذلك. فقد شهد"تحالف قوى الاجماع الوطني" أي تحالف المعارضة (تحالف جوبا نسبة لأنه تم باجتماع في جوبا في نهاية العام ٢٠١٠) عدة حالات من الاختلافات والخلافات والملاسنات وانعكس ذلك من تناقض المواقف وتضارب التصريحات الصحفية. وكان آخر مظاهر الاختلاف وسط هذا التحالف ما حدث من اتهامات متبادلة وحرب إعلامية بين الصادق المهدي (زعيم حزب الأمة) وحسن الترابي (زعيم حزب المؤتمر الشعبي المعارض المنشق عن حزب المؤتمر الوطني الحاكم) وذلك في الأسبوع الأول من يناير/كانون الثاني ٢٠١٢. حيث اتهم المهدي الترابي بأنه عرض عليهم المشاركة في إنقلاب عسكري على السلطة وأنهم (أي حزب المهدي) قد رفضوا ذلك. في اليوم التالي نفى الترابي ذلك وقال "أنهم يكذبون". لكن في اليوم التالي قال المهدي أنه يقصد أن ذلك كان قبل إنقلاب ١٩٨٩.[١١] **وعلّق المهدي على تحالف المعارضة بأنه "لا إجماع فيه"**.[١٢] غير أنه بعد بضعة أيام استطاعت رئيسة (حركة حق)، الشيوعية، هالة عبد الحليم أن تقود صلحا ناجحا بين الطرفين أنهت به خلافاتهما.

إن الأحزاب السياسية تعاني من ضعف في بنائها الداخلي وتسيطر عليها (دكتاتورية مدنية) حيث لم تتغير القيادات في تلك الأحزاب منذ أكثر من أربعة عقود تقريباً. والآن كل زعماء الأحزاب الرئيسية المعارضة تجاوزوا السبعين عاما: (محمد إبراهيم نُقُد زعيم الحزب الشيوعي، الصادق المهدي زعيم حزب الأمة، حسن عبد الله الترابي زعيم حزب المؤتمر الشعبي، ومحمد عثمان الميرغني زعيم حزب الأتحادي الديمقراطي) ولم تجدد هذه الأحزاب القيادة فيها وظلت تحتكرها منذ الإستقلال وهناك توريث للأبناء في أجهزة الحزب، مع غياب المؤسسية في داخلها وغياب الديمقراطية. ويصدق عليها القول: إن فاقد الشيئ لا يعطيه.

---

[١٠] صحيفة الصحافة، الخرطوم: ٢٠١٢/١/١١

[١١] أنظر صحيفة السوداني، الخرطوم ٢٠١٢/١/٥، والصحيفة ذاتها: ٢٠١٢/١/٧ و ٢٠١٢/١/٨

[١٢] السوداني، الخرطوم، ٢٠١٢/١/٨

وبعضها شهد صراع بين الأجيال، وتعرضت لانشقاق بعض عضويتها ولإنقسامات، وأصحبت مهترئة ومخترقة سواء كان من حزب المؤتمر الحاكم أو من الخارج.

ففي يوم ١٤ يناير/كانون الثاني ٢٠١٢ نقلت صحف الخرطوم خبر زيارة المسؤول السياسي في السفارة البريطانية بالخرطوم لرئيسة حركة القوى الديمقراطية الجديدة، المعروفة اختصارا بـ (حق)، وهي هالة عبد الحليم، في منزلها "وتناول اللقاء عددا من الموضوعات المتعلقة بنشاط المعارضة. وطلبت هالة من السفارة البريطانية تقديم دعم مالي للمعارضة. وذلك يتم في سياق سعي المعارضة للحصول على دعم سياسي ومالي من سفارات الدول الغربية من أجل إسقاط الحكومة. وكان من الذين طلبوا الدعم من السفارة الغربية فاروق أبو عيسى (المحامي)، أحد رموز المعارضة."[١٣]

كذلك ظلت الأحزاب المعارضة تتهم المؤتمر الوطني بأنه السبب في انشقاقاتها. قد يكون ذلك صحيحا، لكن ذلك جزئياً أحد الأسباب وليس كلها. لأن هذه الأحزاب تعاني من ضعف داخلي (inertia) كما سبقت الإشارة. وكان من مظاهر هذا الاختراق من الداخل أن بعض الشخصيات القيادية في هذه الأحزاب شاركت في حكومة المؤتمر الوطني بصفة جماعية من خلال الانشقاقات والاختراقات وبعضها بصفة فردية. وكان آخر مظاهر هذا التداعي أن شارك الحزبان الكبيران (الأمة والإتحادي الديمقراطي) في حكومة المؤتمر الوطني التي تم تشكيلها في نهاية العام الماضي حيث شارك الزعيمان كلٌ بإبنه: تقلد عبد الرحمن الصادق (ابن الصادق المهدي) منصب مساعد رئيس الجمهورية، كما تقلد جعفر الصادق الميرغني (ابن محمد عثمان الميرغني) منصب مساعد رئيس الجمهورية أيضاً. هذا التداعي يشير إلى أن المعارضة قد بدأت أسنانها تتساقط:

أ/ بالنسبة **لحزب الأمة** القومي بقيادة الصادق المهدي فقد تباينت مواقفه بين المعارضة لحكومة البشير والتقارب معها وذلك منذ أن أصدرت حكومة الإنقاذ دستور في عام ١٩٩٨ وسمحت فيه للأحزاب للعودة وممارسة نشاطها السياسي بالداخل بحرية. وأخيرا انتهت حالة المد والجزر بمشاركة ابنه في الحكومة الحالية (نوفمبر ٢٠١١). وكانت هناك جماعات انشقت عن الصادق وشاركت في حكومة البشير منذ اتفاقية السلام (٢٠٠٥)، وهو ما منح المؤتمر الوطني المبرر لتسمية تلك الحكومة بأنها "حكومة الوحدة الوطنية" والتي كان

[١٣] صحيفة الإنتباهة، الخرطوم: ٢٠١٢/١/١٥

فيها الشريك الرئيسي "الحركة الشعبية" بقيادة جون قرنق ثم سالفا كير بعد وفاة الأول في حادث سقوط طائرته في يوغندا في نهاية يوليو/تموز ٢٠٠٥.

ب/ **الحزب الاتحادي الديمقراطي** أيضا مرّ بذات الحالة من التجاذب حيث انشقت عنه عدة جماعات تحت مسميات مختلفة شاركت أيضا في حكومة البشير وما زالت. كان الحزب الاتحادي الديمقراطي (المسجل) من أوائل الأحزاب التي تواثقت على برنامج عمل مشترك مع حزب المؤتمر الوطني الحاكم ولذلك صُنِّف هذا الحزب بأنه من أحزاب الموالاة، إذ أن مشاركته في حكومة الإنقاذ جاءت عبر مبادرة الحوار الشعبي الشامل التي أطلقها الشريف زين العابدين الهندي، الأمين العام للاتحادي الديمقراطي، في عام ١٩٩٦، ومن تداعيات إعلان هذه المبادرة حدوث انشقاق في الحزب، ومن ثم عودة الشريف زين العابدين الهندي إلى السودان، وعدد من قيادات الحزب التي وافقت على المبادرة. وبعد خمسة أعوام من الحوار تواثق الحزبان على المشاركة في السلطة في الصيغة الموصولة بالبرنامج الوطني في عام ٢٠٠١.[١٤] وانتهت هذه التداعيات إلى مشاركة واسعة للحزب في حكومة البشير الآن – مشاركة تمتد من منصب مساعد رئيس الجمهورية ومستشار رئيس الجمهورية ووزراء في المستوى المركزي والولائي ومعتمدين (محافظين).

ج/ **الحزب الشيوعي** لا شعبية له في السودان وهو يعاني أيضا من انشقاقات واتهامات متبادلة وحرب إعلامية بين قياداته حيث شنّ الدكتور الباقر العفيفي القيادي بالحزب بحركة القوى الجديدة (حق) وأحد مؤسسيها، هجوما عنيفا على رئيسة الحركة هالة عبد الحليم، ووصفها بأنها "أزمة حق الحقيقية،وأنها غير مؤهلة سياسيا وفكرياً... وأن حركة حق حركة صفوية."[١٥] وحركة اليسار عموماً ليست لها كسب في المجتمع السوداني بسبب طبيعة تكوينه الذي لا يميل إلى العلمانية والدليل على ذلك أنها لم تحقق أي مكاسب انتخابية في العهود الديمقراطية السابقة. وكانت أكبر نتيجة حصل عليها الحزب الشيوعي السوداني كانت (١١) مقعدا في الانتخابات البرلمانية عام ١٩٦٥، بينما حصل على (٣) مقاعد فقط في آخر انتخابات برلمانية في الديمقراطية الثالثة (١٩٨٦).

[١٤] الشرق الأوسط، لندن، ٢٠١٢/١/٢٤ (حوار مع د/ جلال يوسف الدقير، مساعد رئيس الجمهورية والأمين العام للحزب الاتحادي الديمقراطي السوداني).

[١٥] حديث صحفي (حوار) مع د/ الباقر العفيفي في صحيفة الرأي العام اليومية، الخرطوم، ٢٠١٢/١/٢٤

د/ أما **حزب المؤتمر الشعبي** فقد بدأت كثيرا من كوادره تتخلى عنه والعودة إلى الحزب الأم (المؤتمر الوطني) وهو التيار الرئيسي. وواضح أن هذا الحزب لا مستقبل له لأنه مرتبط بموقف (انشقاقي) يقوم على شخص (الترابي) وليس على مباديء.

وقد حاولت هذه المعارضة أن تحرك الشارع في خلال العامين الماضيين مرتين لكنها فشلت في حشد ما يكفي من أعداد لتظاهرة قوية. وقد صرح حزب البعث العربي الاشتراكي/ قُطر السودان أن تحالف المعارضة لا يهدد بقاء المؤتمر الوطني في السلطة، لكن الشعب الجائع الفقير هو الذي سوف يسقط هذا النظام.[١٦] كما أعلن حزب الأمة (التيار العام) "أن ما يحدث في داخل المعارضة مؤشر لانهيار التحالف."[١٧]

إذن: من أين تأتي الثورة؟ هل من الشعب (الشباب)؟ أم من الحركات المسلحة؟ إذا جاءت من الحركات المسلحة فإنها تقوم على أسس إثنية وعنصرية. وثورة تقوم على هذه الأساس لدولة مثل السودان سوف تؤدي إلى تفتيته على الأرجح. أما الشباب (الشعب) فتكفيه التجارب الحزبية السابقة. وتحتاج الأحزاب إلى جهود كبيرة لتغيير ذلك الانطباع وذلك يحتاج إلى وقت طويل لأن ذلك يعني إحداث تغيير في بنية الأحزاب وتوحيد فصائلها المنشقة منها، وتحديثها والتغيير في طريقة تفكير قادتها وتطبيق الديمقراطية والمؤسسية في داخلها وتجديد قياداتها...

(٥)

حالة الإنقاذ (المؤتمر الوطني الحاكم/الحركة الإسلامية):

إن حزب المؤتمر الوطني الحاكم في السودان يستند إلى الجبهة الإسلامية القومية (١٩٨٩ –) التي بلغت أكثر من (٦٠) عاما من العمر (١٩٤٩ – ٢٠١٢)؛ وعاشت وتعايشت مع كل الأنظمة الوطنية منذ الاستقلال (١٩٥٦م) – العسكرية منها والديمقراطية – ما بين المعارك الانتخابية والعمل السري والعسكري المعارض والتصالح والتحالف في تكتيكات مرحلية ومواقف براجماتية من أجل خدمة الهدف

[١٦] صحيفة آخر لحظة،الخرطوم:٢٠١٢/١/٩
[١٧] آخر لحظة، الخرطوم: ٢٠١٢/١/٩

الاستراتيجي وهو بناء تنظيم سياسي قوي ومتماسك ومتغلغل في الفضاء الاجتماعي والاقتصادي وفاعل في الساحة السياسية السودانية وقام بانجازات غير مسبوقة لا يستطيع أي باحث متجرد أن ينكرها.

لقد تحقق هذا الهدف الاستراتيجي في الواقع حيث أصبحت الحركة الإسلامية في السودان حزباً سياسياً حاكماً قاوم كل الظروف وصمد أمام مختلف الضغوط، الداخلية والخارجية، وتصدى لكل الأزمات وتجاوز حتى الانشقاق الداخلي في جسمه. فعندما حدثت أكبر أزمة للحركة بسبب الانشقاق الذي قاده الترابي (١٩٩٩) لم يحدث لها انهيار بفضل البناء التنظيمي المتماسك الذي تقف عليه وبفضل المؤسساتية التي حققتها وبسبب كفاءة الكوادر التي أعدتها عبر السنين في تواصل بين أجيالها وتراكم انسيابي في الخبرات في العمل التنظيمي والسياسي والدعوي. فصارت الحركة الإسلامية في السودان – في نسخة المؤتمر الوطني – تشكل محور الارتكاز الذي تدور حوله السياسة السودانية – يقترب منها هذا الحزب ويبتعد عنها أو يتحالف معها ذاك، لدرجة أنها أصبحت متهمة بأنها السبب الرئيسي في الانشقاقات التي حدثت لمعظم الأحزاب السياسية الأخرى بما فيها شريكها في الحكم (بعد اتفاق السلام ٢٠٠٥) "الحركة الشعبية لتحرير السودان" التي انسلخت عنها مؤخراً مجموعة بقيادة لام أكول وزير الخارجية السابق في حكومة الشريكين والذي أسس في تموز (يوليو) ٢٠٠٩ حزب الحركة الشعبية لتحرير السودان/التغيير الديمقراطي (SPLM/DC).[١٨]

واجهت الحركة الإسلامية ليست أزمات وانشقاق فحسب بل نقداً ذاتياً حاداً من بعض كوادرها المستنيرة التي كانت حريصة على إزالة التشوهات التي علقت بها من جراء تعلقها بالسلطة من ناحية الفساد والتخبط واقصاء الآخرين. من أخطاء الحركة الإسلامية وهي في الحكم أن من خلال سعيها للتمكين أطاحت بالكثيرين الذين فقدوا مناصبهم في الخدمة المدنية والقوات النظامية لا لسبب سوى أنهم لا ينتمون للحركة الإسلامية (الجبهة الإسلامية القومية وواجهتها حزب المؤتمر الوطني). فقد اعترف النائب الأول لرئيس

[١٨] عبده مختار موسى، تجربة الإسلاميين في الحكم في السودان وتحدي الانتخابات، المجلة العربية للعلوم السياسية، ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، والجمعية العربية للعلوم السياسية، العدد (٢٦) – ربيع ٢٠١٠، ص ص ١٥٣ – ١٥٤، و ١٦٧.

الجمهورية، علي عثمان محمد طه، بأن ثورة الإنقاذ في مرحلة من المراحل كانت تقدم أهل الولاء لحاجتها للثقة وتثبيت أركان النظام. وهي الأخطاء التي أدت إلى تأزيم مشكلات السودان وتدويلها.[١٩]

إن من أكبر الأخطاء التي ارتكبتها الحركة الإسلامية بعد استلامها للسلطة هو اندفاع كوادرها نحو بريق السلطة، وفي غمرة ذلك انحرفت عن كثير من المبادئ الإسلامية مثل العدالة والشورى. ويرى أكاديمي إسلامي أنه "ومنذ مجئ الإنقاذ [الحركة الإسلامية] إلى السلطة انتهت الشورى وانتهت المؤسسية في تنظيم الحركة الإسلامية، ويريدون التمسك بها بأي وسيلة حتى ولو كانت تلك الوسائل تنتهك حقوق الإنسان وتلغي الشورى والمؤسسية في الحركة الإسلامية وفي الدولة."[٢٠]

وقد أصبحت الحركة الإسلامية في الحكم تواجه نقداً حادا من بعض أعضائها هو أحيانا أقسى من نقد المعارضة نفسها: "... ومن بدع حكومة الإنقاذ غير المسبوقة أنها أفرغت الإسلام من مضمونه الروحي والأخلاقي والحضاري، وجعلته عبارة عن عبارات جوفاء وطقوس فارغة المضمون وعقوبات بدنية للفئات المستضعفة في قاع المجتمع، وقُصد بكل ذلك خداع القواعد الجماهيرية والكسب السياسي الرخيص... هناك استشراء للفساد، في كل أجهزة الدولة، اشتغال المؤسسات النظامية وكبار المسؤولين بالعمل الاقتصادي في منافسة غير متكافئة وغير أخلاقية مع القطاع الخاص ... لجوء الحكومة إلى الحلول العسكرية لمعالجة قضايا الظلم الاجتماعي في الأقاليم الطرفية، اشتداد الضائقة المعيشية ... آن للحركة الإسلامية المؤودة أن تأخذ زمام المبادرة بيدها لإصلاح الأوضاع القائمة لأنها تتحمل جريرة مجئ هذا النظام الحاكم ... وعلى الحركة الإسلامية أن تكفِّر عن خطئها التاريخي في حق الشعب السوداني الذي جاءته بنظام قهري استبدادي ظالم."[٢١]

ونسبة لما آلت إليه الأمور من ترهل المؤتمر الوطني بضمه لعضوية من غير كوادر الحركة الإسلامية وتحوله إلى مراكز قوة أفرخت فسادا وخطابا سياسيا سيئا دفع الكثير من الإسلاميين إلى الدعوة إلى خروج الحركة الإسلامية من عباءة حزب المؤتمر الوطني مع حركة إصلاحية شاملة وتصحيح المسار.

---

[١٩]. أنظر كذلك: عبده مختار، مستقبل الديمقراطية في السودان بعد انتخابات أبريل/نيسان ٢٠١٠، مجلة المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (٣٨٢)، ديسمبر/كانون الأول، ٢٠١٠.

[٢٠] الطيب زين العابدين (بروفيسر في العلوم السياسية ،أكاديمي عضو في الحركة الإسلامية)، في حوار صحفي أجرته معه صحيفة التيار السياسية اليومية، الخرطوم: ٢٠٠٩/٩/١٦.

[٢١] بروفيسر الطيب زين العابدين، أكاديمي،عضو في الحركة الإسلامية، مقال في جريدة الصحافة اليومية، الخرطوم، ٢٠١٢/١/١٥، ص ٩.

وقد نبه أحد مفكري الحركة الإسلامية (د. التجاني عبد القادر) – منذ وقت مبكر – لخطورة "استمرار ابتلاع السلطة للحركة الإسلامية ... نحن في مرحلة التيه السياسي حيث لا قيادة ولا رؤية."[٢٢] وتوقع د. التجاني أنه "إذا ما قُدِّر لهذا الحراك (مذكرة الإصلاح) أن يستمر أن تستعيد الحركة الإسلامية عافيتها."[٢٣]

لكن وعلى الرغم من الأخطاء التي ارتكبتها الحركة الإسلامية في الحكم (نموذج الإنقاذ الوطني) والسلبيات التي اعترتها إلا أن أي باحث لا يستطيع أن ينكر الجوانب الإيجابية الكثيرة للتجربة. فهناك نجاحات وانجازات مميزة حققتها الحركة الإسلامية في السودان رغم الحصار والأزمات والحروب والضغوط. فقد استطاعت أن توقف الحرب في الجنوب من خلال اتفاقية نيفاشا للسلام في كينيا (٢٠٠٥)، وأصبح السودان من أميز الدول في مجال الاتصالات. وفي عهد الانقاذ تم انتاج وتصدير النفط في عام ١٩٩٩م واكتشاف وتصدير الذهب (خمسين طناً سنوياً)، وتضاعفت الجامعات إلى عشرة أضعاف – من خمس إلى (٢٦) جامعة حكومية و (٤٧) جامعة أهلية وكليات جامعية متخصصة. وتطورت الخدمات الطبية والتأمين الصحي ومشروعات الإسكان والسكن الشعبي والتمليك بالأقساط (بيع المرابحة)؛ إضافة إلى مشروعات في شتى المجالات وخاصة في مجال البنية التحتية مثل الطرق والجسور والسدود والمياه والكهرباء. فقد تضاعف عدد المدارس إلى أكثر من عشر أضعاف في خلال عشرة سنوات. [٢٤]

كما أصبح السودان يصنع السيارات (شركة جياد). وفي عام ٢٠٠٩ دشنت حكومة الإنقاذ أول طائرة سودانية الصنع (شركة صافات). كذلك حدث تطور كبير في مجال التصنيع الحربي واكتفى السودان ذاتياً في مجال الأسلحة الخفيفة، بل أصبح ثالث دولة في التصنيع الحربي في أفريقيا بعد مصر وجنوب أفريقيا. وتمت سفلتة طرق بطول ٢٨٥١ كلم من الطرق القومية وتشييد (١١) جسراً. وانخفض التضخم إلى أقل من ٨% بعد أن كان وصل في النصف الأول من تسعينات القرن العشرين إلى ١٦٦%. كما حقق السودان في خلال العشر سنوات الأخيرة متوسط ٩% من النمو السنوي وهو ضمن المستويات الأعلى في العالم. كان نتاج كل ذلك حراك اقتصادي وتجاري ضخم في السودان في السنوات القليلة الماضية وتدفق المستثمرون

[٢٢] الدكتور التجاني عبد القادر (مفكر وأكاديمي إسلامي، عضو مجلس شورى الحركة الإسلامية، يعمل الآن باحثا وأستاذا جامعيا للدراسات الإسلامية بدولة الإمارات العربية المتحدة)، حوار أجرته معه صحيفة الأهرام اليوم السياسية اليومية، الخرطوم: ٢٠١٢/١/٢٩.

[٢٣] المصدر نفسه.

[٢٤] عبده مختار موسى، دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة(قطر)، ٢٠٠٩، ص ٦٥

العرب والأجانب وكذلك العمالة العربية والآسيوية بكثافة للسودان. ووفقاً لاحصائيات التنمية العقارية العربية لعام ٢٠٠٩ أن السودان حقق أعلى معدلات استثمارية عربية.[٢٥]

بينما تشغل الأحزاب نفسها بتتبع أخطاء المؤتمر الوطني ونقده فإن المؤتمر الوطني يمضي في عملية الإصلاح في داخله، وهي عملية أحوج ما تكون لها تلك الأحزاب. وبينما تتحدث الأحزاب عن تحريك الشارع يكسب المؤتمر الوطني كل شهر تقريبا المزيد من العضوية التي تنضم إليه في شكل جماعات تنسلخ من أحزاب أخرى وكان آخرها إعلان قيادات من حزب الأمة (القيادة الجماعية) بولاية شمال كردفان (في ٢٠١٢/١/٤) انضمامها للمؤتمرالوطني.[٢٦] كذلك انشق أمين الدائرة العدلية بالمؤتمر الشعبي وانضم للمؤتمر الوطني.[٢٧] كما أعلن رئيس حزب الشرق الديمقراطي، إدريس نور انضمام حزبه بكامل عضويته البالغة (١٠) آلاف عضو للمؤتمر الوطني بعد أن حلّ الحزب وذلك في ٢٠١٢/١/٩.[٢٨]

(٦)

الخاتمــة:

متلازماً مع بداية التحول الديمقراطي في السودان تغيرت لغة الحكومة وتغير خطابها، وأصبحت تعترف بسلبيات وأخطاء كانت تنكرها في الماضي: فهي تعترف اليوم بالتهميش والظلم وغياب التنمية العادلة، واعترفت بالفساد الذي استشرى في داخلها وشكلت مفوضية (في ٢٠١٢/١/٢) لمحاربته. وسمحت للصحف تناول أخبار الفساد وملاحقته بالتحقيقات والمساعدة في كشفه. وشكلت المفوضية الوطنية لحقوق الإنسان بمرسوم جمهوري (في منتصف يناير/كانون الثاني ٢٠١٢) وأدى أعضاؤها القسم أمام رئيس الجمهورية ورئيس القضاء.

أتفق مع كل ما جاء في الورقة من السلبيات لكن أخشى أن يكون الكاتب أسير الماضي. فمنذ دستور ١٩٩٨ بدأت حكومة المؤتمر الوطني نوعا من الوفاق الوطني وعادت الأحزاب للعمل من الداخل –

---

[٢٥] عبده مختار، تجربة الإسلاميين في الحكم في السودان...، المصدر السابق، ص ١٦٩.
[٢٦] صحيفة السوداني، الخرطوم:٢٠١٢/١/٥
[٢٧] صحيفة آخر لحظة، الخرطوم: ٢٠١٢/١/٦
[٢٨] صحيفة الأحداث السياسية اليومية، الخرطوم:٢٠١٢/١/١٠.

كما سبقت الإشارة – وكذلك الصحف المستقلة. لكن الملاحظة المهمة أن هذه التحولات بدأت بصورة أوضح أو تسارعت وتيرتها بعد اتفاقية السلام الشامل (٢٠٠٥). ومع ثورات الربيع العربي بدأت حكومة الإنقاذ تنتبه أكثر إلى ضرورة الإصلاح وحاولت إشراك (معها في الحكومة) أكبر عدد من الأحزاب وكوادر حركات التمرد التي وقعت معها اتفاقيات.

مقروءة مع هذه التحولات ومقروناً بتلك الاعترافات تتم في هذه الأيام عمليات مراجعة في وسط الحزب الحاكم وهي أشبه بالثورة التصحيحية كاستباق لأية ثورة تطيح بالحكومة خوفا من هبوب رياح ثورات الربيع العربي. ومن مظاهر هذه الثورة التصحيحية المذكرة التي قدمتها في بداية هذا العام بعض كوادر الحركة الإسلامية لقيادتها.

صدرت المذكرة في ٣٠ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١ (لكنها نُشرت في بداية العام ٢٠١٢) ووقّع عليها ألف من أعضاء الحركة الإسلامية لذلك عُرفت بـ (مذكرة الألف أخ). تحوي المذكرة نقداً للممارسة السياسية في الدولة والمؤتمر الوطني خلال السنوات الأخيرة مع التأمين على المنجزات التنموية والاقتصادية، وتركز على الانحراف في مسيرة الدعوة والتربية وغياب الفكرة والمنهج. تطالب المذكرة بالفصل بين الحزب والدولة والانفتاح على ديمقراطية حقيقية يسلم فيها الإسلاميون بنتائج الانتخابات سواء كانت لهم أو عليهم؛ وتطالب باستقلال القضاء ومحاربة الفساد ومحاسبة رموز الفساد وعدم التستر على أخطاء المسؤولين. وتطالب بإقرار دولة العدالة والقانون.[٢٩]

تباين رد فعل قيادات المؤتمر الوطني حول المذكرة بين مؤيد ومعترض عليها باعتبار أنه كان يجب عرضها في أجهزة الحزب وليس وسائل الإعلام.[٣٠] وهي "ليست شبابية فحسب بل وراءها شيوخ ومجاهدون وأساتذة جامعات والكثيرون وجدوا أنفسهم بها ممن هم في مقاعد الاحتياطي والمتفرجين والجالسين على الرصيف ومن قدامى الحركة الإسلامية..."[٣١]

[٢٩] أنظر صحيفة الأهرام اليوم السياسية اليومية، الخرطوم: ٢٠١٢/١/١٨ وكذلك صحيفة التيار، الخرطوم: ٢٠١٢/١/٢٦

[٣٠] وُجِّهت المذكرة – التي تضم (١١) نقطة – إلى (٥) من القيادات العليا في الحكومة والحزب ممثلين في رئيس الجمهورية – الذي هو في الوقت ذاته رئيس حزب المؤتمر الوطني – ونائبه الأول علي عثمان محمد طه – الذي هو في الوقت ذاته نائب رئيس الحزب للشؤون التنفيذية بجانب شغله لمنصب أمير الحركة الإسلامية، ونائب الرئيس د/ الحاج آدم، ونائب رئيس المؤتمر الوطني لشؤون الحزب ومساعد رئيس الجمهورية (د/ نافع علي نافع)، ورئيس البرلمان وعضو المكتب القيادي للحزب (أحمد إبراهيم الطاهر).

[٣١] محمد عبد الله شيخ إدريس، أحد شباب الحركة الإسلامية، في تعليق على المذكرة، صحيفة الأهرام اليوم، الخرطوم: ٢٠١٢/١/١٩.

لكن بدلاً من أن تشغل المعارضة نفسها بأوهام الثورة عليها تقوية نفسها من الداخل: فهي ممزقة وضعيفة. فالتيار الرئيس في المعارضة تعرض للمزيد من الانشقاق بعد أن حدث تقارب بين الصادق المهدي وحكومة البشير وكذلك الحزب الاتحادي وحزب البشير. وقد رفض المهدي مبدأ اللجوء إلى العنف لتغيير النظام بل شارك فيه بابنه – كما سبقت الإشارة. وكذلك الحال بالنسبة للحزب الكبير الآخر (الاتحادي الديمقراطي). أما حزب المؤتمر الشعبي وعلى الرغم من أنه يجاهر بالعداء للحكومة – كما في خطاب وتصريحات زعيمه الترابي، إلا أنه لا يملك قوة حقيقية لاستخدامها في التغيير – ربما يعوِّل على تحريك الشارع بينما ينظر الشارع إليه بأنه يمثل حكومة الإنقاذ الوطني في طورها الأول الشمولي السيء ولا يُرجى منه. كما أن حزبه ضعيف وما زال يفقد باستمرار عضويته بالانشقاق المستمر لكوادره التي تعود إلى الحزب الأم في الحركة الإسلامية (المؤتمر الوطني). هذا بالإضافة إلى أن حزب الترابي قد أعلن مؤخراً: "لقد كفرنا بالانقلابات." لكن أعلنوا تمسكهم بإسقاط النظام بالنضال المدني[٣٢]. وهذا يعني أن الترابي ينتظر ثورة يقودها الشعب ليأتي على صهوتها.

قد تكون هذه الحكومة سيئة بمعيار المُطلق، لكنها قياسا براهن السودان يمكن اعتبارها "أفضل السيئين". فمن الأفضل لاستقرار السودان ووحدته إصلاحها – سواء كان بالنقد والنصائح أو بالضغوط، أو بالأسلوبين معاً. فهذا هو قدر الشعب السوداني أن ابتلاه الله بهذه النخبة الوطنية الحاكمة التي تتبادل السلطة وتتوارث الفشل. فقد جرّب الديمقراطية، ولم يجد فيها استقرارا ولا انجازا؛ وجرّب العسكرية والشمولية ووجد انجازات ولكن معها أخطاء واستبداد وفساد..

نحن أمام نوعين من تجارب الحكم: حكم شمولي دكتاتوري لكنه قدم انجازات، وحكم ديمقراطي لم يقدم شيئاً. وما بينهما حزب شمولي (الإنقاذ/المؤتمر الوطني) لكنه بدأ تحولا نحو الديمقراطية. وعلى علاته وسوءاته قدم انجازات كبيرة – كما سبقت الإشارة. إذن بمالمعيارالبراجماتي الأفضل إصلاح السئ الذي ينجز بدلاً عن العودة إلى سئ لا يقدم شيئا سوى الصراعات الحزبية والانقسامات والانشقاقات، وذلك لحين أن تُصلِح الأحزاب السياسية نفسها لتقوى على المنافسة في ظل الديمقراطية التي عادت للبلاد.

[٣٢] صحيفة السوداني السياسية اليومية، الخرطوم: ٢٠١٢/١/٥

أخيراً: إن الثورة التصحيحية في الحزب الحاكم والتي أحدثت ضجة وهزة في فضاء الحزب الحاكم والحراك الذي نتج عن ذلك من إنشاء آليات لمحاربة الفساد وحقوق الإنسان... كلها مؤشرات إيجابية بالنسبة للحزب الحاكم ربما أدت إلى عملية تطهير في داخله وعودة الحركة الإسلامية وفي ذلك تقوية للتيار الإسلامي الحاكم. أتوقع أن تتجاوز الحركة الإسلامية هذه الأزمات وتخرج منها بوضع أفضل خاصة أن لها تجارب في احتواء الأزمات واستيعاب الصدمات والتكيف مع المتغيرات. والدليل على ذلك أن ما مر بهذه الحركة في الحكم من ضغوط وأزمات داخلية وخارجية في منتصف تسعينات القرن العشرين، وانقسام في خواتيمه، يمكن أن يعصف بأي حكومة أو حزب آخر خاصة العالم الثالث.

استبعد حدوث ثورة في السودان – على الأقل في المدى القريب – لأسباب كثيرة أهمها:

أولاً: هذه المذكرة التي ابتدرت مراجعات وحركت نقد ذاتي وثورة تصحيحية من المتوقع أن تفيد الحزب كثيرا في تقوية بنائه الداخلي وتصحيح أخطاءه في الحكم وبالتالي قد يخرج الحزب الحاكم أقوى من الفترة السابقة التي تلت اتفاقية السلام.

ثانياً: ثورات الربيع العربي حركها الشباب بينما في السودان نجد أن شباب الحركة الإسلامية هو الأكثر فاعلية في الساحة والأكثر تنظيما وقد اكتسح انتخابات معظم اتحادات طلاب الجامعات في السودان.

ثالثاً: المعارضة تقوم على أحزاب منقسمة في داخلها (intra-party) ومختلفة في ما بينها (inter-party) وهي أحزاب ضعيفة ومخترقة – كما سبقت الإشارة – وقد شارك أكبرها في الحكومة الحالية.

رابعاً: المناخ الإقليمي السائد في المنطقة قِوامه حركة إسلامية قادت، أو شاركت بفاعلية في، ثورات الربيع العربي، بينما التيار الحاكم في السودان ينتمي لهذه القوى الإقليمية التي وصلت إلى الحكم، مقابل تراجع اليسار والقوى الأخرى مما يعزز من تمكينه في السلطة خاصة إذا ما استجاب لمطالب التصحيح.

لكن التحدي الحقيقي الذي يواجه الحركة الإسلامية في الحكم ليس في المعارضة بل يكمن في: ١/كيفية التخلص من القبضة الأمنية؛ ٢/ محاربة الفساد؛ ٣/بناء دولة القانون والعدالة؛ ٤/ التنمية الشاملة/العادلة؛ و٥/ التخلص من المحسوبية وأثننة السياسة وما يرتبط بذلك من معالجة مشاكل التهميش والإقصاء.

لكن ما لم تستجب الحكومة لنداءات الإصلاح وتعمل على تطبيق التدابير المذكورة أعلاه فربما تعجل بحدوث الثورة – في المدى المتوسط – خاصة في ظل تصاعد المعاناة الاقتصادية والفساد وأزمات أقاليم الهامش التي تحمل السلاح ضد الحكومة المركزية.